الفصل الرابع

إسرائيل تقوض اتفاقية السلام مع مصر

* لماذا هذه الغضبة الإسرائيلية تجاه مصر وقيادتها؟ * تحديث الترسانة العسكرية المصرية حق طبيعي.. لولا الحملة الانتخابية الإسرائيلية.. لزد الهجوم * حائط الصواريخ رجَّح كفة مصر في حرب الاستنزاف * إسرائيل والعرب: لماذا تراجع التطبيع؟ * وراء معاداة مصر حاجز نفسي أم شيء آخر؟ * إسرائيل.. لو عندكم كرامة وطنية!! * هي زيارة غير مرغوب فيها.. ولكن هل هي ضرورية؟ * الإسرائيليون .. لا يعرفون إلى اليوم لماذا يكرههم المصريون!!

لماذا هذه الغضبة الإسرائيلية تجاه مصر وقيادتها؟

فى أعقاب إعلان موافقة المجلس الوزارى لجامعة الدول العربية ـ ممثلاً بوزراء الخارجية فى اليوم الأخير من الشهر الماضى (إبريل ١٩٩٧) ـ على قرار يوصى بإنهاء تطبيع العلاقات مع إسرائيل (من جانب كل من سلطنة عمان وقطر وتونس والمغرب وموريتانيا) وإعادة سياسات المقاطعة العربية الاقتصادية معها إلى ما كانت عليه من قبل، اشتعلت الحملة الشعواء الغاضبة التى تصبها إسرائيل فوق رأس النظام السياسى المصرى وزادت الاتهامات التى تكيلها لقيادته السياسية ووزير الخارجية السيد عمرو موسى على وجه الخصوص، مما لفت أنظار المراقبين والمعلقين السياسيين ليس فقط على مستوى منطقة الشرق الأوسط وإنما فى أنحاء كثيرة من العالم.

بدأت هذه الحملة المسعورة بعد وقت قصير جداً من قيام الدكتور عصمت عبد المجيد أمين عام جامعة الدول العربية بتلاوة ما تم الاتفاق عليه فور انتهاء الجلسة الختامية لمجلسها الوزارى، حيث:

● اتهم بنيامين نتنياهو الدول العربية بالتحزب ضد إسرائيل ووصف التوصية بإنهاء المقاطعة بأنها توصية «سخيفة ليس لها ما يبررها». وقال «إن الدفع نحو التحزب تقوم به مصر لخدمة المطالب الفلسطينية غير المقبولة، والتى تتعدى ما هو متفق عليه».

● وقال ديفيد ليفى وزير خارجية إسرائيل فى مؤتمر صحفى عقده فى القدس للرد على إعلان التوصيات «إن عملية السلام منذ بدايتها لا تتحمل مناخ العنف، ولن تتحمل هذا المناخ فى المستقبل، لا العنف المادى ولا العنف الدبلوماسى ولا أى نوع من

أنواع العنف» وقال أيضًا «إن الدور المصرى فى هذا الخصوص مرفوض؛ لأنه يميل إلى أحد الجانبين على حساب الآخر».

● أما وسائل الإعلام الإسرائيلية المسموعة والمرئية فقد خَلُصت فى الليلة نفسها إلى أن توصيات جامعة الدول العربية «لا تعنى سوى رغبة العرب الأكيدة فى مواصلة السعى لأجل الإطاحة بالحكومة الإسرائيلية برئاسة نتنياهو التى انتخبها أبناء المجتمع بالوسائل الديمقراطية»، ونوهت إلى أن دعم القاهرة لمثل هذه المحاولات التى بدأت منذ تسعة أشهر «يسقط عنها صفة الصديق، خاصة فى ظل السياسات التى دأب جهازها الدبلوماسى على تبنيها منذ عدة أشهر».

فى اليوم التالى (الأول من أبريل الحالى ١٩٩٧) ـ وفى ظل ما تجمع من تعليقات وتحليلات لتوصيات الأمس ـ اتهم نتنياهو مصر صراحة بأنها «تعمل على كافة المستويات لإثارة مشاعر العداء فى جميع أنحاء العالم العربى ضد إسرائيل» ليس هذا فقط وإنما أيضًا «تُشجع دُولة على تجميد علاقاتها معها، وتمهد أمامها الطريق نحو وقف سياسات التطبيع التى بدأتها هذه الدول مع إسرائيل منذ بضعة أشهر دعمًا لخطوات السلام فى المنطقة». بل ذهب إلى القول إن التوصية بالعودة إلى سياسات المقاطعة العربية الاقتصادية لإسرائيل «أمر تعلم مصر أنه يتعارض مع اتفاقيات السلام من ناحية ومع قواعد التجارة الدولية من ناحية أخرى».

وما إن طالع رئيس الحكومة الإسرائيلية حديثًا للرئيس حسنى مبارك نشرته صحيفة «معاريف» فى نفس اليوم، وصف فيه المرحلة التى تمر بها عملية السلام بالمنطقة «بأنها الأسوأ منذ عام ١٩٧٧ بسبب إصرار الحكومة الإسرائيلية على بناء مستوطنة فى القدس الشرقية برغم علمها أن ذلك يُخالف الأعراف والاتفاقات الدولية ويتناقض مع اتفاقيات أوسلو التى أبرمتها مع الجانب الفلسطينى، وما يمثله كل ذلك من إيذاء مُتَعمد لمشاعر المسلمين فى كافة أنحاء العالم. حتى بادر إلى شن أعنف هجوم له منذ توليه المسئولية فى مايو الماضى (١٩٩٦) على مصر وقيادتها.. ففى حديث إذاعى له مع راديو إسرائيل اتهم القاهرة بأنها «تبذل كل ما فى وسعها لقتل فرص إسرائيل لإقامة علاقات طبيعية مع دول العالم العربى، ويقوم رئيس جهازها الدبلوماسى بتحريض الحكومات العربية ضد إسرائيل وهو أمر مخالف لروح العلاقات القائمة حاليًا بين البلدين».

وعندما طلب منه مندوب إذاعة الجيش الإسرائيلى أن يعلق على حديث الرئيس حسنى مبارك الذى نشرته صحيفة معاريف قال بانفعال واضح «أنا حزين وقلق على ما يصدر من القيادة المصرية؛ لأنها تدعى علينا افتراءات متواصلة لا وجود لها، وتطلق علينا اتهامات لا أساس لها، ونتحمل منها إهانات يجب ألا تصدر عنها، بل بلغ بالإعلام المصرى والدبلوماسية المصرية والقيادة المصرية أنها تُحرض المجتمع الإسرائيلى ضد رئيس وزرائه».

ماذا كانت تنتظر إسرائيل من مصر العروبة؟

أن تتحيز إلى صفها ضد الإجماع العربى الذى يُدين بالكامل أسلوب إدارتها للعملية السلمية فى الشرق الأوسط أملاً فى كسب رضا شعبها وحكومتها، وبالتالى رضا البيت الأبيض مدعومًا باللوبى اليهودى فى الولايات المتحدة الأمريكية!.

أم الوقوف على الحياد الأعمى بين ممارساتها التى تخطو بالمنطقة كلها إلى مواجهات ساخنة وربما تشابك قريب بالسلاح.. وبين الحق العربى الذى يتبنى السلام كاستراتيجية ضرورية لأجل البناء والتعمير والتنمية فوق أرضه، ويطالب بالتطبيق العادل لاتفاقاتها (إسرائيل) مع الجانب الفلسطينى، وبضرورة قبولها لاستئناف مفاوضات السلام مع الحكومتين السورية واللبنانية لوضع نهاية لاحتلال قواتها لأراضى هَضْبة الجولان السورية والجنوب اللبنانى!.

أم التخاذل وإعلان تخليها عن عروبتها الضاربة فى أعماق التاريخ والمساهمة معها فى ضرب الصف العربى وتفتيت أدنى حد من اتفاق نظمه وقياداته حيال السياسات الرامية إلى مزيد من التشرذم والانعزالية، سواء كانت صادرة عنها أو عن غيرها!.

أم العمل بشكل غير مباشر لدعم سياساتها الإملائية المتغطرسة ومساعدتها على إحكام قبضتها ضد الشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة واستمرار سيطرتها دون وجه حق على معظم أراضيه، ودعم إحتلالها لهضبة الجولان السورية والشريط الحدودى اللبنانى!.

ولأن القاهرة لم ولن تُقْدِمَ فى يوم من الأيام على تبنى أى من هذه المواقف، فقد تصاعدت واشتعلت الحملة المسعورة ضد مصر وقيادتها السياسية، وبالذات وزير

خارجيتها الذى تُستغل تصريحاته فى شتى المناسبات للإيحاء بأنه يتجاوز صلاحياته وينحرف عن التوجيهات الصادرة إليه. مما يدفع عمرو موسى إلى تعمد القول فى كثير من الأحيان أنه يتحدث باسم الرئيس مبارك.

مصر الشعب والنظام والقيادة وجهازها الدبلوماسى لا يُعَقدون مسيرة السلام ولا يلحقون بالمصالح المصرية أو المصالح العربية أى ضرر، مِّصر الشعب والنظام والقيادة وجهازها الدبلوماسى ليسوا من أعداء السلام، وليسوا هم الذين يسعون من وراء ستار لتصفية القضية الفلسطينية.. مصر الشعب والنظام والقيادة وجهازها الدبلوماسى لا يدفعون السلطة الوطنية الفلسطينية إلى قبول سلام منقوص أو غير عادل ومستقر مع إسرائيل.. مصر الشعب والنظام والقيادة وجهازها الدبلوماسى لا يساعدون على القبول بشروط غير متوازنة أو عادلة مع إسرائيل من أجل حفنة من الاتفاقات المريبة المبهمة.. مصر الشعب والنظام والقيادة وجهازها الدبلوماسى يعتبرون أن عدم إحراز تقدم حقيقى فى مسيرة السلام على كافة المستويات يعتبر تسليمًا بالهزيمة السلمية لإسرائيل.

وإن لم تفهم حكومة إسرائيل بقيادة بنيامين نتنياهو حقيقة الدور المصرى، فلن يعوا فى يوم من الأيام أبعاد السياسات العربية الحالية أو المستقبلية، ولن يدركوا أن التعالى والصلف وشهوة التحكم فى أقدار الآخرين ليست من أساسيات أو قواعد العلاقات السياسية الدولية المتعارف عليها.

وإن لم يقتنعوا أن قواعد لعبة السلام فى المنطقة تُحتم عليهم تقاسم المسئولية والأمن والرخاء مع الآخرين، فلن يكون هناك سلام فى الشرق الأوسط ينعم الجميع بظله الوارف!.

صحيفة القدس العربى ـ ١٤ مايو ١٩٩٧

* * *

تحديث الترسانة العسكرية المصرية حق طبيعى ..
لولا الحملة الانتخابية الإسرائيلية .. لزاد الهجوم

بالرغم من أن وزير الدفاع الأمريكى كرر أثناء زيارته الأخيرة لتل أبيب التزام بلاده الاستراتيچى بالحفاظ على التفوق العسكرى الإسرائيلى على مستوى الشرق الأوسط بالإضافة إلى إيران وتركيا وباكستان. إلا أن أمين عام وزارة الدفاع الإسرائيلية أعرب ـ على هامش المؤتمر الذى عقده وليم كوهين مع موشى أرينز ـ عن قلقه العميق إزاء كمية الأسلحة المتطورة الكبيرة التى سوف تحصل عليها القوات المسلحة المصرية. وهو لم يكتف بذلك بل سارع إلى القول إن عقود التسليح التى أبرمتها الإدارة الأمريكية مؤخراً مع عدد من الدول العربية، وخاصة مصر، ستؤدى حتماً إلى مضاعفة احتياجات إسرائيل التسليحية.

ليس فى التعبير عن هذا القلق جديد، فإسرائيل على استعداد دائماً للإفصاح عن أقصى درجات القلق إزاء كل بندقية أو ماسورة مدفع تحصل عليها الدول العربية أو الإسلامية، مُتَخذة ذلك مطية للحصول على أحداث أنواع تكنولوچيا السلاح الهجومية تقليدية كانت أو غير تقليدية. ويمكن القول إن الإدارات الأمريكية كثيراً ما استخدمت مبيعات شركاتها المنتجة للسلاح إلى الدول العربية مبرراً لمنح إسرائيل المزيد من العتاد المجانى أو ذى السعر الرمزى، وهى لم تشذ عن هذه القاعدة ولن تشذ عنها إلى أن تتمكن الدول العربية من تهميش أسباب التحالف الاستراتيچى بين الطرفين الإسرائيلى والأمريكى.

الجديد كما لاحظه المراقبون ينحصر فى الأمور التالية:

١ – امتناع رئيس الوزراء الإسرائيلى بنيامين نتنياهو ووزير دفاعه عن إبداء أى اعتراض أو غضب تجاه مصر أو أمريكا بعد سماعهما أخبار هذه الصفقة.

٢- ظهور كبار الوزراء والمسئولين بمظهر المتفهمين لمبررات وأسباب إبرامها .

٣- التذكير بأن بين مصر وإسرائيل معاهدة سلام، وأن ما تحتاجه القاهرة من سلاح أمريكى يرجع إلى أمرين : الأول حاجة الحكومة المصرية إلى تحديث قواتها المسلحة بعد اعتماد استمر لسنوات طويلة على ما تنتجه الكتلة الشرقية، الثانى الأولويات الأمنية التى يجب أن تؤخذ فى الاعتبار .

هذه الملاحظات لا خلاف عليها، ولكن ما يجب الإشارة إليه هو أن «الحالة الانتخابية» التى تعيشها إسرائيل منذ منتصف شهر يناير الماضى (١٩٩٩)، والتى سوف تستمر إلى منتصف مايو القادم، هى التى فرضت مظاهر هذا «البرود» غير المتوافق مع العقلية الإسرائيلية . فليس من طبيعة الفكر الاستراتيجى الإسرائيلى أن يُهمل مثل هذا الاتفاق أو يُقلل من شأنه . فإن لم يَعُدْ الهجوم عليه وشجبه ودحض أسبابه على الدولة (الإسرائيلية) وسياستها الابتزازية بمنفعة مباشرة أو غير مباشرة، فليكن إذن عياراً طائشًا يصم الأذان ويبعد المهتمين بالصراع بعض الوقت عن تفعيلاته وآلياته . لو لم تكن الحملة الانتخابية التى يزداد سُعارها يومًا بعد يوم، لوجهت إسرائيل انتقادات عنيفة لكل من القاهرة وواشنطن ولاتهمت النظام المصرى بأنه يعمل على تقويض خطوات السلام ولكالت التهم للقلة من أعضاء المجالس التشريعية الأمريكية الذين يؤيدون الحق العربى ووصفتهم بأنهم معادون للسامية وأنهم يساهمون فى تقويض أركان دولة إسرائيل واحة الديمقراطية الوحيدة فى الشرق الأوسط!! .

سوابق إسرائيل فى هذا الصدد لا تُعد ولا تُحصى، خاصة منذ تولى نتنياهو رئاسة وزارتها فى منتصف عام ٩٦، وليس ببعيد الضغوط التى طالب الإعلام الإسرائيلى منذ بضعة أشهر الإدارة الأمريكية بممارستها ضد النظام المصرى بعد الهجوم العنيف الذى شنه أركان الحكومة الليكودية على الدبلوماسية المصرية . وكانت الإدارة الإسرائيلية وإعلامها على كافة مستوياته ترمى من وراء ذلك إلى تصوير مصر بأنها لم تعد الوسيط الإقليمى المحايد المعتدل الموضوعى الذى يُرجى الخير من ورائه، وإنما تحولت إلى عنصر مشاغب ومثير للتوتر، ويجب على القوى الأمريكية الفاعلة على المستوى الداخلى أن تعمل على عزلها حتى تكون محلاً لمراجعة شاملة من جانب الدول الغربية بعامة لكى تضطر (مصر) إلى إعادة النظر فى سياساتها تجاه إسرائيل وقضايا السلام فى المنطقة .

وليس ببعيد أيضًا الاستجابة المتدنية التى أقدمت عليها صحيفة «الواشنطن بوست» حين ادعت تَعرض أقباط مصر للاضطهاد وطالبت الرئيس الأمريكى بإعادة النظر فى الدور الذى تقوم به القيادة المصرية فى مجال إقرار السلام بين العرب وإسرائيل، وطالبت الكونجرس الأمريكى باستخدام المعونات الاقتصادية للضغط على حكومتها وجهازها الدبلوماسى لوقف ما تقوم به من تخريب وتعطيل للجهود الأمريكية / الإسرائيلية الساعية إلى جلب الاستقرار إلى المنطقة!! . .

ولم تكن افتتاحية الصحيفة الأمريكية إلا ترديداً لما نشرته قبل ذلك بحوالى شهر صحيفة «الجيروزاليم پوست» حين طالبت الإدارة الأمريكية ومجلسى النواب والشيوخ بممارسة أقصى أنواع الضغوط على النظام المصرى حتى يُعَدل من سياسته التى لا تتوافق مع التوجهات الإسرائيلية فى المنطقة. الفرق بين الصحيفتين أن الجيروزاليم پوست عددت الاتهامات التى وجهتها إلى الدولة المصرية وزعامتها وجهازها الدبلوماسى، أما صحيفة واشنطن پوست فقد اكتفت بما هو مجمل من هذه الاتهامات تحت عنوان أكثر تفصيلاً خصصته لاضطهاد الأقباط. ولم تُؤت هذه الحملات ثمارها التى كانت ترجوها إسرائيل واللوبى الذى يعمل لحسابها داخل المؤسسات الأمريكية؛ لأن المسألة لم تخرج عن كونها مناورة سياسية مبالغ فيها، أما الموقف المصرى فقائم على ثوابت وحقائق استراتيچية ليست قابلة للمساومة كما أن الموقف المصرى على المستويات كافة إقليميّا وعالميّا ليس وليد اليوم أو الأمس القريب.

الموقف الأساسى للنظام المصرى والثقل التاريخى للدولة المصرية، يوفران لقيادتها السياسية ولمكانتها الدولية مؤهلات القيام بالدور الإقليمى فى كافة المجالات على مستوى المنطقة وباتساعها وهو ليس مِنَّة من أحد.

أما فى هذه الظروف الانتخابية الصعبة التى يحسب الجميع حساباتهم فيها بكل دقة، فقد آثرت الحكومة الإسرائيلية بقيادة نتنياهو التروى بعدم التعرض من قريب أو من بعيد لما اتفقت عليه القاهرة وواشنطن بعد موافقة الكونجرس على تزويد القوات المسلحة المصرية بـ ٢٤ طائرة مقاتلة من طراز اف ١٦ وقطع غيار لتجميع ٢٠٠ دبابة إم ون/ ايه ون، بالإضافة إلى بطاريات لصواريخ باتريوت / ٣ . وليس من عامل وراء هذه الحسابات التى لا تتفق أبدًا مع استراتيچية الابتزاز الإسرائيلية إلا الاستعداد

لخوض غمار الحملة الانتخابية بلا منغصات خارجية قد ترتد سهامًا قاتلة إلى نحور مطلقيها.

ربما لهذا السبب أيضًا تُرك أمر التعليق وإبداء القلق لأحد العاملين فى وزارة الدفاع الإسرائيلية دون أن يكون ذلك صدىً لشىء رسمى صادر عن رئيس الوزراء ووزير دفاعه اللذين حصرا الأمر فى اتفاقية السلام التى بين إسرائيل ومصر وحاجة الأخيرة إلى تحديث أسلحة قواتها المسلحة وترتيب أولوياتها الأمنية. . وفى الوقت نفسه تكون الحكومة الإسرائيلية قد سجلت وأبدت قلقها لتحتج به مستقبليًا عند الحاجة إذا قدر لها الفوز فى الانتخابات العامة القادمة.

صحيفة الزمان ٧ إبريل ١٩٩٩

* * *

حائط الصواريخ رجَّح كفة مصر
فى حرب الاستنزاف

كان من نتيجة الهجوم المصرى فى ١٠ يوليو ١٩٦٩ بسرية صاعقة على الموقع الإسرائيلى المحصن فى لسان بورتوفيق شرقى القناة وإنزال خسائر جسيمة به فى الأرواح والمعدات، أن اقترحت رئاسة الأركان الإسرائيلية إشراك سلاح الجو فى القتال ضد القوات المصرية غربى القناة. وتعتبر هذه الموافقة البداية الحقيقية لتحويل حرب الاستنزاف التى كانت دائرة بين الطرفين منذ يوليو ١٩٦٧ إلى حرب جوية عنيفة بعد ذلك بعشرة أيام. حيث عمد الطيران الإسرائيلى إلى إسكات وتدمير وسائل الدفاع الجوى المصرى والصواريخ التى تحميها.

أدى ذلك إلى قلب ميزان الاستراتيجية المصرية حيث تحولت الطائرات الإسرائيلية إلى مدفعية طائرة أكثر مرونة وقدرة على الحشد بالإضافة إلى الدقة العالية والتأثير الشديدين، مما وضع القوات الجوية المصرية داخل دائرة الاستطلاع الجوى بصورة دائمة. وبذلك أصبح هدف القيادة المصرية العمل على خلق أجواء مناسبة لتعامل نيران مدفعيتها مع العدو إلى جانب عبور دورياتها إلى الضفة الشرقية لتحجيم حرية قدرته على الحركة بأعلى درجة، إلا إذا استطاعت أن تقيم داخل منطقة القناة نظامًا قويًا للدفاع الجوى يحمل فى طياته القدرة على حماية القوات البرية المصرية من الهجمات الجوية الإسرائيلية، ويمنع استمرار سيطرتها على أجواء منطقة القناة.

أكد صحة هذا التوجه امتداد النشاط الجوى الإسرائيلى إلى العمق المصرى باستخدام طائرات الفانتوم العملاقة (التى وصلت إليها من أمريكا) لمساعدتها على ضرب أهداف مدنية وعسكرية فى جنوب البلاد، مما عجل بزيارة سرية للزعيم الراحل

جمال عبد الناصر إلى الاتحاد السوفياتى فى يناير ١٩٧٠ لإقناع القادة السوفيات بأهمية دعم سلاح الدفاع الجوى المصرى بالأسلحة والمعدات الحديثة. وفى ٣٠ يوليو من العام نفسه استطاعت قوات الدفاع الجوى بقيادة المشير محمد على فهمى الذى فقدته مصر مؤخراً أن تُنشئ على مسافة ٥٠ كيلو متراً من شاطئ القناة أول تجمع لصواريخ أرض/ جو باستخدام صواريخ سام/ ٢، ولكن بأسلوب جديد ومبتكر اعتمد على إدخال بعض التعديلات العملية عليها لتكون ملائمة أكثر لطبيعة المنطقة ونوعية القتال الدائر بين مصر وإسرائيل.

ترتب على ذلك، ولأول مرة، أن تمكنت قوات الدفاع المصرية من إسقاط أعداد كبيرة من طائرات الفانتوم وسكاى هوك وأسر الكثير من طياريها إضافة إلى مقتل البعض الآخر داخل طائراتهم المحترقة، مما عجل بتوقيع ما عُرف باتفاق روجرز لوقف إطلاق النيران بين الجانبين فى منتصف ليلة ٨ أغسطس ١٩٧٠. وفى لحظة الارتباك التى أصابت القيادة العسكرية الإسرائيلية أمر المشير فهمى بتحريك كتائب الصواريخ شرقًا إلى مواقع أكثر قربًا من شاطئ القناة ليلة ٧-٨ من شهر أغسطس فى سرية تامة. ولذلك ليس مستغرباً أن تقول الدراسات العسكرية إن بناء حائط الصواريخ وتحريكه كان له أثره البالغ فى تغيير ميزان القوى على ضفتى القناة لصالح القيادة المصرية؛ لأنه أصبح يوفر لها الغطاء الجوى الذى افتقدته لعدة أشهر مما أعاد لقواتها القدرة على التأثير البالغ عبر الضفة الشرقية للقناة.

سارعت إسرائيل بتقديم ثلاث شكاوى إلى واشنطن فى أيام ١٢ و١٤ و١٧ أغسطس ١٩٧٠ تتهم فيه مصر بخرق اتفاق إيقاف وقف إطلاق النيران بين الطرفين وبتحريك الصواريخ داخل منطقة الـ ٥٠ كيلو متر ناحية الضفة الغربية للقناة بعد الموعد المحدد لتنفيذ الاتفاق، ثم عادت وكررت الشكاوى بشكل أكثر إلحاحًا قبل أن ينتهى الشهر نفسه مصممة على ضرورة إرغام القاهرة على الإذعان لمطالبها بوقف هذه المخالفات.

لم تُذعن القيادة المصرية للدعاوى الإسرائيلية أو الأمريكية وتركت مواقع الصواريخ فى مكانها الأقرب إلى القناة مؤكدة أن هذه القوات كانت متمركزة فى هذه المواقع قبل بدء سريان تاريخ الاتفاق. الأمر الجدير بالتنويه هنا هو أن إسرائيل لم تكن قادرة على

تدمير هذه الصواريخ لسبب جوهرى وهو تزايد القدرات الدفاعية للقوات المصرية بما يفوق قدرة الطيران الإسرائيلى على تحطيمه إلا بتحمل خسائر بشرية ومادية عالية لم تكن تستطيعها.

يقول هيرتزوج فى كتابه «حائط الصواريخ» إن نظام الدفاع الجوى المصرى الذى أقيم بالجبهة فى منتصف عام ١٩٧٠ لم يكن فى حقيقته رداً مباشراً على المشاكل التى تواجه المصريين لحماية قواتهم غرب القناة وإنما كان تعبيراً عن تطور استراتيجى لم تتمكن القيادة العسكرية الإسرائيلية من استيعابه إلا بعد ذلك بثلاث سنوات، عندما بدأ الهجوم المصرى المباغت فى ٦ أكتوبر عام ١٩٧٣ . وهذا يفسر قرار الإدارة الأمريكية فى ذلك الوقت بسرعة تعويض إسرائيل بـ١٥ طائرة من طراز فانتوم و٢٥ طائرة من نوعيات أخرى إضافة إلى إمدادها بصواريخ شرايك بعد ذلك بعدة أشهر. يضاف إلى ذلك أن فترة الأشهر الثلاثة التى أقرتها مبادرة روجرز وفرت الوقت الكافى للقيادة المصرية لاستكمال التجهيزات الهندسية لمواقع الصواريخ التى أقامتها إلى جانب استكمال تدريب العناصر البشرية العاملة عليها لاستيعاب التطوير الحديث لأدائها، بما أدى إلى رفع كفاءتها بشكل ملحوظ. فى يوم ٨ أكتوبر عام ١٩٧٣ قال موشى ديان بالحرف الواحد: «إن نبرة هذه الحرب اللعينة (يقصد حرب ٧٣) وضعت فى أرض الصراع بيننا وبين مصر فى منتصف عام ٧٠ عندما قام المصريون ببناء حائط صواريخهم فى اتجاه قواتنا الرابضة على الضفة الأخرى من القناة، ولأننا لم نقم بتدميرها فى الوقت المناسب ها نحن نواجه أخطارها بشكل أكثر كثافة مما كان عليه الحال منذ ثلاث سنوات».

وموشى ديان لم يَقل فى لحظة انفعاله الحقيقة كاملة! ففى سبتمبر ٧١ قامت قوات الدفاع الجوى المصرية بإسقاط طائرة استطلاع إلكترونية إسرائيلية من النوع المتفوق تقنيا شرقى البحيرات المرة، وكان أن رفعت إسرائيل حالة الاستعداد بين قواتها إلى الدرجة القصوى وقامت بتوجيه ضربة بصواريخ شرايك إلى عناصر الدفاع الجوى المصرى شرقى القناة وأعلنت أنها قضت تماماً على هذه الأنظمة.

وفى أكتوبر ١٩٧٣ اشتبكت عناصر الدفاع الجوى مع تشكيل للطيران الإسرائيلى يطير على بعد ٥ إلى ١٠ كيلو مترات فى عمق الضفة الشرقية للقناة، وأسقطت من بين طائراته طائرة فانتوم.

تكرر الحدث نفسه مرة ثانية فى مارس ١٩٧٣ قبل حرب أكتوبر بسبعة أشهر، وخسرت إسرائيل طائرة فانتوم أخرى، مما جعل قيادتها تقرر أن تكون طلعات طائراتها الاستطلاعية شرقى القناة على مبعدة ٢٠ إلى ٣٠ كيلو متراً تجنبًا لحائط الصواريخ المصرى.

صحيفة الزمان ـ ٩ أكتوبر ١٩٩٩

* * *

إسرائيل والعرب : لماذا تراجع التطبيع؟

ازدادت وتائر الشكاوى الإسرائيلية من وجود اعتراضات عربية على التطبيع وتركزت الشكاوى على مصر وسوريا بشكل لافت للنظر فى الآونة الأخيرة.

آخر ما نُشر فى هذا السياق مقال كتبه زئيف شيف لصحيفة «هآرتس» يوم ١٠ الحالى (نوفمبر ١٩٩٩) أشار فيه إلى الدور المصرى فى مجال تقليص التمدد الإسرائيلى تجاه الدول العربية باعتراضها على استئناف المحادثات المتعددة الأطراف، بالرغم مما سيعود عليها وعلى الدول العربية الأخرى من منافع متنوعة. وزاد على ذلك استنتاجاً مفاده أن خط الدبلوماسية الذى يقوده وزير الخارجية المصرى فى علاقة بلاده مع إسرائيل ينبع من اعتبارها خصماً ينبغى التشهير به والتعرض له فى كل مناسبة، ودلل على استنتاجه هذا بالمؤشرات التالية:

١- فى اللقاءات الدولية تظهر مصر لإسرائيل عداء أكثر مما تظهر للعراق وإيران!

٢- أى إنجاز إسرائيلى تعتبره مصر ضرراً يلحق بها.

٣- استغلال أى مناسبة ثنائية للتعريض بالسياسات الإسرائيلية.

٤- الإصرار على اتخاذ موقف رافض لسياسات التسليح النووى الإسرائيلية.

وليس هذا بجديد، ولن يكون هذا المقال الأخير، فقد درجت إسرائيل بشكل دورى على الإساءة إلى الموقف العربى، والسعى للوقيعة بين العرب بحجة وجود عقبات فى طريق استكمال مسيرة السلام فى الشرق الأوسط من ناحية، والتحريض عليها لدى الكونغرس والإدارة الأمريكية من ناحية أخرى بحجة أنها تحولت إلى خطر داهم ضد أمن وسلامة إسرائيل. وفى ما يتعلق بهاتين النقطتين يلاحظ المراقبون أن معزوفة الأخطار المصرية ما إن تبدأ من جانب أى مسئول إسرائيلى حتى يتلوها عزف متواصل

من جانب الكثير من الكتاب والباحثين والأكاديميين الإسرائيليين الذين سرعان ما يُجندون أقلامهم وأصواتهم عبر وسائل الإعلام لخدمة أهداف الهجوم الإسرائيلى الرسمى على القاهرة.

يُذكر أن إسرائيل قامت بشن الكثير من هذه الحملات منذ مارس عام ٧٩ بهدف ابتزاز القيادة المصرية ومحاولة إحراجها فى ما يتعلق بثوابت البعد العربى فى سياستها الخارجية وبعدم التبعية فى ما يتعلق بسياستها الخارجية، وبالرغم من تكرار فشل تأثيرها حتى عندما كانت تنتهى باستجابة مَرَضية من جانب الكونغرس الأمريكى لسطوة اللوبى الإسرائيلى داخل أمريكا إلا أن المسئولين والإعلاميين الإسرائيليين يُصرون على الخوض فيها مرة أخرى.

تتميز الحملة الإسرائيلية الحالية بأنها تستظل بآليات انطلاق مواكب الانتخابات الأمريكية والمزايدات الحزبية بين الديمقراطيين والجمهوريين وبذل العهود للوبى الإسرائيلى. وليس هناك أفضل من ترديد مقولة «تعطيل مسيرة السلام وتهديد الأمن الإسرائيلى» لضمان التحرك الفورى «لمرشحى الرئاسة الأمريكية» لاتخاذ خط سياسى متشدد ضد مصر وزعامتها وجهازها الدبلوماسى. ودور الإعلام الإسرائيلى هنا أن يجتزئ تصريحات المسئولين المصريين ثم يبرزها بالصوت والصورة توظيفاً لدوره فى هذه الحملة وتبريراً للمواقف الإسرائيلية المتشددة التى يأتى على رأسها الموقف من مفاوضات المسار الفلسطينى والمسارين السورى واللبنانى والاستعداد فى الوقت نفسه لشن حرب وقائية ضد الأنظمة العربية التى تعادى الشعب الإسرائيلى وتمثل خطراً داهمًا عليه.

لاحظ المراقبون طوال الشهر الماضى أن الإعلام الإسرائيلى طرح تصوره وتصور الرسميين حيال برامج التسليح المصرية التى وصفها البعض بأنها تجاوزت كل احتياجات وقدرات القوات المسلحة المصرية، وادعى البعض الآخر أنها قلصت من التفوق النوعى الذى كانت تتمتع به إسرائيل.. وزادت من معدلات الخبرة القتالية المصرية فى ضوء تعاقب المناورات المشتركة التى تجرى سنويًا فى صحراء مصر الغربية وتشارك فيها أمريكا ودول أخرى عربية وأوروبية.. وربطت فى الوقت نفسه بين تطوير معدات القوات المسلحة المصرية ورفع كفاءتها القتالية والاستعداد لشن حرب إفنائية ضد إسرائيل.

لذلك يضطر كبار المسئولين المصريين إلى تكذيب هذه التقارير كما حدث حين ادعت إذاعة إسرائيل أن مصدراً مصرياً أكد اعتلال صحة الرئيس حافظ الأسد، ومن قبله حين زعمت مناصرة القاهرة للموقف الفلسطينى ودفعه إلى التشدد فى مطالبه التى يسعى للحصول عليها من الجانب الإسرائيلى.

وتتشكى إسرائيل من تراجع حالة السلام مع مصر وتتساءل عن عدم إقبال الشعب المصرى على التطبيع معها بالصورة التى كانت تأملها بعد مرور أكثر من عشرين عاماً على توقيع اتفاقية السلام بين الجانبين، وتقول إن السبب هو تعليمات صادرة من الزعامة السياسية.. غير أن المُطلعين على خارطة المشاعر الشعبية المصرية لابد أن يلاحظوا الآتى:

- مثل هذه القضايا لا تخضع للأوامر العليا خاصة أنه لا يوجد قانون أو قرار يمنع أى شخص مصرى من أن يسافر إلى إسرائيل أو يتبادل التجارة معها أو يذهب للسياحة فيها أو الزواج من إحدى بناتها.

- كافة الممارسات الإسرائيلية على مستوى التعامل مع الشعب المصرى جاءت بنتائج سلبية سواء فى ما يتعلق بالسياحة داخل مصر أو زيارة الأماكن الدينية للشعب اليهودى بها أو الاتجار مع من ارتضى أن يفتح دفاتره لها، فقد أثبتت تجربة العشرين عاماً الماضية أن سلوكيات الفئات الإسرائيليين التى تأتى إلى مصر لا تُراعى العادات والتقاليد المصرية وأنها تحاول أن تستغفل الإنسان المصرى وتضحك عليه.

ـ وعلى عكس الحرية التى يتمتع بها الإسرائيلى الزائر لمصر، تصر حكومة إسرائيل على الحد من تحركات المصرى فى مدن إسرائيل، وتحاول جاهدة إقناعه بالمخاطر التى يمكن أن يتعرض لها لو فكر فى زيارة المناطق العربية ومدينة القدس على وجه الخصوص.

بسبب إصرار قادة إسرائيل على الحصول على كل شىء مقابل لا شىء، تتوقع حكومة باراك أن تؤدى حملاتها الإعلامية إلى تغيير الاستراتيجية العربية على مستوى الإدارة السياسية، وإلى تعديل نظرية الشعب العربى، وهى تعتقد أن ذلك يمثل ضغطًا على الزعامات السياسية لا بد أن تستجيب له فى نهاية الأمر.. ولكننا نقول لها أن إصرارها على غير أساس وأن اعتقادها فى غير محله

صحيفة الزمان ـ ١٦ نوفمبر ١٩٩٩

وراء معـاداة مصـر

حاجـز نفسـى أم شـىء آخـر؟

بكره شـديد وحقد أشد، بدأ الكاتب الإسرائيلى زئيف شيف مقاله فى صحيفة «هآرتس» يوم ٧ الجارى (إبريل ٢٠٠٠) بالفقرة التالية: «كان الأسبوع الماضى بالنسبة للسفارة الإسرائيلية فى مصر صعباً للغاية، حيث قامت السلطات المصرية بطرد اثنين من عرب إسرائيل بعد أن قاما مع شريك مصرى لهما باستثمار حوالى مليون دولار لإنشاء شركة لتصنيع الأثاث المنزلى». ولكى يستفز القراء للربط بين هذه الحادثة وما وقع لسيدة أعمال إسرائيلية منذ ثلاث سنوات حين طلبت منها وزارة الداخلية المصرية مغادرة البلاد وعدم العودة إلى مصر مرة أخرى بعد اكتشاف المخالفات المالية والإدارية التى كانت ترتكبها مجموعة الشركات التى كونتها بغرض الاستثمار المتنوع فى عدد من المدن المصرية بينها القاهرة والإسكندرية. وفى خضم إشارته إلى الخسائر المالية التى مُنى بها الجميع يُلمح الكاتب على مضض إلى أن احتمال الطرد «ربما يرجع إلى أن إقامتهم الطويلة بناء على تأشيرة دخول للسياحة منحت السلطات المختصة الفرصة لممارسة العقاب ضدهم من دون سابق إنذار».

هنا لابد من التساؤل الصريح: هل ينتظر الصحافى الذى ينبرى هو وغيره للدفاع عن حقوق الإسرائيليين الذين يَقدمُون إلى مصر للسياحة أو لإقامة المشاريع الإنتاجية أو الخدمية من السلطات المصرية إذا وجدت اعوجاجًا فى تصرفاتهم وعدم احترامهم للقوانين والشرائع والعادات والتقاليد! إن تتساهل معهم دون خلق الله جميعًا أو تساعدهم على مواصلة الاعتداء والتعدى على ما لا يُسمح به لأبناء البلاد أو لغيرهم من ضيوفها. ربما يود الإسرائيليون القائمون على أمر علاقات بلدهم مع مصر أن

يحظى كل من يأتى من طرفهم إلى أرض الكنانة برعاية «أبناء الدولة الأوْلَى بالاهتمام» لذلك نجده يشير إلى حالة باحثة الجامعة العبرية التى رفض المشرفون على مؤتمر «علوم الدراسات المصرية» مشاركتها بعد أن اكتشفوا أنها إسرائيلية، وهذه فرية للترويج بين قرائه المحليين؛ لأن هذه الباحثة حاولت (وَفْقَ التعليقات الإعلامية المصرية) المشاركة دون أن تكون قد حصلت على موافقة مسبقة من الجهة المنظمة، بدليل مشاركة أعضاء من السفارة الإسرائيلية كمراقبين بينما كانت هى تحاول أن يكون لها دور فى قضية تسعى إسرائيل منذ سنوات طويلة لإثبات جدارتها فيها دون جدوى لا على المستوى الإقليمى ولا على المستوى العالمى، ونعنى بها «علوم الدراسات المصرية القديمة».

ويعرج الكاتب من هذه الفرية إلى فرية أخرى حيث يدعى أن الدكتور عبد الوهاب المسيرى وجه إلى عدد من أعضاء السفارة فى القاهرة الدعوة لحضور الندوة التى أقيمت فى بداية الشهر الحالى (إبريل ٢٠٠٠) بقاعة الاجتماعات الكبرى بجامعة القاهر ة حول الموسوعة العالمية التى وضعها عن تاريخ اليهود، ولكن حرس الجامعة منعهم من الدخول، والحقيقة أنه لا الدكتور المسيرى ولا الجهة المنظمة للندوة وجهوا إليهم الدعوة، وكان ذلك مبررًا كافيًا لمنعهم من الحضور دون وجه حق بعد أن تكررت هذه المحاولات فى العديد من الفاعليات الثقافية والفنية والعلمية التى تُعقد بالمئات فى القاهرة ومدن مصر الكبرى . لا يملك أحد أن يحرم الصحافى زئيف شيف من أن يشرع قلمه دفاعاً عن مواطنيه إذا ظلموا وَفْقَ الأعراف التى لا ينكرها العالم، ولكن أن يدافع عن حقهم فى الاعتداء على قوانين مصر وعاداتها وعن حق ديبلوماسى سفارته فى القاهرة أن يكون لهم ميزة حضور المناسبات والفعاليات بلا دعوات، وأن تفتح لهم الأبواب كلما أطلوا عليها بطلعتهم . . فهو ما لا نوافق عليه .

ودعونا نسأله : لماذا بعد أن قام باستعراض الحالات الفردية التى يرى أنها وضعت السفارة الإسرائيلية فى ظروف صعبة لعدة أيام، قام بشن هجوم عنصرى ضد المثقفين المصريين حيث كتب حرفيًا : «إن طبقة المثقفين المصريين والتى يُكن الكثيرون من أفرادها العداء العميق لإسرائيل لا يمكن أن يُسَموا مثقفين؛ لأنهم لا يتمتعون بحب الاستطلاع» هكذا حكم على مثقفى مصر وبرر ذلك بأن «حب الاستطلاع شرط مسبق لكل مثقف يود أن يتعرف على إسرائيل» ولعلى لا أتجاوز الحقيقة حين أقول إنه كلما

ازداد المرء معرفة بإسرائيل ومجتمعها، ازداد اطلاعًا على مدى تغلغل العنصرية بين جنباته. موقف الغالبية من مثقفى مصر ونقابييها من التعامل مع إسرائيل الرسمية والشعبية يرجع، بعد تجربة سلام امتدت أكثر من عشرين عامًا، إلى تصرفات جاءت من جانب مسئوليهم وكتابهم، أظهرت بوضوح مدى تعنتهم وعمق عنصريتهم ومحاولتهم التصرف دائماً على أنهم هم السادة وهم الأفضل والأرقى... لذلك ستتواصل الجفوة الشعبية المصرية إلى سنوات طويلة قادمة، وسيستمر تيار الصد العربى الرافض فى تآزره، ولن نأبه بقول هنا أو ادعاء هناك، وسنرد على مثل هذه الإساءة بعشرة أمثالها.

صحيفة الزمان ـ ٢٦ إبريل ٢٠٠٠

* * *

إسرائيل .. لو عندكم كرامة وطنية!!

أصبح من المؤكد أن «تسفى مازئيل» سفير إسرائيل فى القاهرة سيغادر العاصمة المصرية ولديه مجموعة من العُقد والإحباطات التى سيحتاج إلى وقت طويل للبُرْء منها، فهو محبط بسبب معاملات مؤسسة الدبلوماسية المصرية له.. وهو محبط بسبب موقف الصحافة المصرية بكل ألوانها منه.. وهو مُعقَّد إلى أقصى درجات التعقيد، بل مصدوم نفسيّا وبعمق بسبب المواقف الشعبية والنقابية والمدنية تجاهه وتجاه تصرفات دولته العنصرية على وجه التحديد، وإصرارها على رفض التعامل معه على أى مستوى.. حتى لوكان هذا المستوى المشاركة فى حفل استقبال أو افتتاح معرض!.

وكان قد سبق لقرينته مازئيل أن وصفت ـ فى حديث مطول أدلت به منذ بضع أسابيع إلى صحيفة هآرتس ـ السنوات التى قضتها فى القاهرة بأنها قاسية بسبب وزير الخارجية المصرى والمؤسسة الدبلوماسية!.. بل ذهب مبدأ التزييف وسياسة الوقيعة من جانبهم إلى القول أن ترك عمرو موسى لمنصبه جاء استجابة من جانب الرئيس مبارك لاقتراح قدمته مادلين أولبرايت وزيرة خارجية أمريكا فى إدارة الرئيس السابق بيل كلينتون «للتعبير عن استعداد القاهرة المبدئى لتحسين إطار العلاقات المصرية الأمريكية من ناحية وإفساح المجال من ناحية أخرى لصفحة جديدة من العلاقات الجيدة مع إسرائيل بعد ما أصابها من توتر حاد إبان تولى عمرو موسى لمسئولياته كوزير للخارجية المصرية».

يقول چاكى حوجى فى مقال له بصحيفة معاريف يوم ٨ أغسطس الماضى (٢٠٠١) «أمام حشد من الصحفيين المصريين والأجانب، وبعد مقابلته للوزير المفوض الأمريكى فى القاهرة، وصف أحمد ماهر وزير خارجية مصر الذى تولى مسئوليته منذ شهرين فقط السياسة الإسرائيلية بأنها تشكل خرقاً لكل المواثيق الدولية فى ضوء تحول حكومتها

إلى عصابة تقتل الناس باستخدام الأساليب نفسها التى اعتادت عليها العصابات المتخصصة فى اغتيال المدنيين الأبرياء العزل».

فى أعقاب وصف الرئيس مبارك لنهج شارون فى إدارة شئون إسرائيل بأنه يعتمد «القتل والحرب»، وذلك فى حديث له إلى وكالة الأنباء الصينية فى منتصف شهر يوليو الماضى (٢٠٠١)، قامت السفارة الإسرائيلية فى القاهرة بإبلاغ وزارة الخارجية بنص البيان الصادر من مكتب شارون تعليقاً على ذلك، والذى جاء فيه «أن الحكومة الإسرائيلية ملتزمة بتنفيذ توصيات لجنة ميتشل والاستنتاجات التى توصل إليها تقرير تينيت، ولكن يحول بينها وبين ذلك العنف الذى تقوم به جماعات مسلحة من الفلسطينيين».

لم يمض على هذا البيان سوى ساعات إلا وكانت الأرتال العسكرية تجتاح مدن الضفة الغربية وغزة مستهدفة اغتيال قيادات انتفاضة الأقصى الوطنية باستخدام طائرات الأباتشى الأمريكية ومُرَوِّجَه لبناء الهيكل اليهودى الثالث المزعوم، دون أن تتوقف للتمييز بين طفل أو امرأة أو شيخ.

وعندما أصدر مجلس الشعب المصرى بياناً استنكر فيه الأعمال الوحشية التى تقوم بها حكومة إسرائيل وطالب بتشكيل لجنة حقوقية لمتابعة ملف الأسرى المصريين الذين اغتالتهم القوات الإسرائيلية فى أعقاب حرب عام ٦٧ وَفْقَ ما تنشره وسائل الإعلام من تقارير ووثائق محققة، توالت سلسلة الاتهامات الإسرائيلية الرسمية والإعلامية لمصر بأنها منحازة إلى الجانب الفلسطينى «وأنها بذلك تُقوض دعائم السلام فى المنطقة وتضيع الجهود المخلصة التى تخطط لها تل أبيب ونيويورك لعودة الهدوء إليها تمهيدًا لبدء جولة جديدة من المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية».

يقول «جيدى فايس» فى مطبوعة «كول هعير» الدورية عدد أغسطس ٢٠٠١ «الامتزاج الواضح بين السياسة والإعلام فى مصر يدل بجلاء على أن العداء لإسرائيل فاق كل التوقعات، بل يمكن القول إن القبول الإسرائيلى فى مصر لم يتحقق حتى الآن رغم مرور أكثر من عشرين عامًا على اتفاقية السلام بين الشعبين» ورداً على مطالبة الأحزاب المصرية بقطع العلاقات مع إسرائيل وإغلاق سفارتها فى القاهرة يقول الكاتب «إن الأحزاب المصرية تفتقد الرؤية الصائبة تجاه العلاقات المصرية الإسرائيلية».

وربما فى ضوء هذا التحليل البعيد عن الحقيقة دعا السفير الإسرائيلى فى القاهرة فى بداية شهر أغسطس الماضى (٢٠٠١) إلى مؤتمر صحفى وصف فيه وسائل الإعلام المصرية بأنها تقوم بعمليات غسيل مخ للمواطنين المصريين ضد إسرائيل وشعبها الساعى إلى السلام، وأنها تلقى بدلاً من الماء بمزيد من الزيت على النار المشتعلة مما سيؤدى حتمًا إلى تسميم العلاقة بين القاهرة وتل أبيب، وقد يهدم السلام القائم فى المنطقة على أسس من المصالح المشتركة بين الطرفين» . . واستهجنت غالبية وسائل الإعلام المصرية هذا الكلام وعلقوا عليه بما هو أهل له ورفض البعض حتى الإشارة إليه .

ليس بمستغرب أن يردد السفير الإسرائيلى هذا الكلام، بينما وسائل إعلام بلاده تقوم منذ عقود بعمليات غسيل لأدمغة اليهود فى جميع أنحاء العالم بدعوتهم للقدوم إلى فلسطين أرض الميعاد وهى ليست أرضهم، وإلى الصلاة عند حائط البراق وهو ليس لهم، وإلى تنمية دولة إسرائيل وهى ليست دولة بأى مقياس . . وإلى التمتع بجنة الديمقراطية الوحيدة فى الشرق الأوسط وهى أبعد ما تكون من مكونات الديمقراطية التى يتشدق بها ساستها، وإلى القدوم إلى حيث الأمن والاستقرار وهو أمر لم ولن يتحقق ما دامت دولة العصابات الصهيونية محتلة لأرض فلسطين . . وإلى المساهمة فى بناء هيكل سليمان الثالث وهو الأثر التاريخى الذى ليس له أثر فى المنطقة كلها . . وإلى التبشير بقرب تحويل القدس عاصمة للدولة اليهودية وهو أمر بعيد المنال وأقرب إلى الحلم منه إلى الحقيقة .

ويبدو أن مستشارى شارون حققوا لا شىء من وراء هذا المؤتمر، إذ سرعان ما دعا «أفيجدور ليبرمان» وزير البنية التحتية (مهاجر روسى يمينى متطرف) عبر حديث إذاعى أجراه معه راديو الجيش الإسرائيلى إلى اعتبار مصر البلد الأكثر عداء لإسرائيل، لأنه يرى فى «سياسات الرئيس المصرى مؤشرات مسبقة تتجه لتدمير إسرائيل خطوة خطوة» وهذا أمر يسىء إلى كرامتنا الوطنية» . وعندما طالب أحد الصحفيين السيد أحمد ماهر وزير خارجية مصر بالتعليق على هذا الهراء وصفه بالغرابة والسُخف وعدم الموضوعية .

نقول، إذا كان السفير الإسرائيلى فى القاهرة يرى أن الإعلام المصرى يقوم بتحريض المصريين ضد دولته، ويرى أن وزارة الخارجية عندما كانت تحت إدارة عمرو

موسى لا تختلف كثيراً عن وضعيتها تحت إدارة أحمد ماهر بالنسبة لملف العلاقات الثنائية وأبعاد الصراع العربى الإسرائيلى. ويرى أن المجتمع المدنى المصرى يناصب حكومات إسرائيل المتعاقبة العداء، وأن النقابات والاتحادات غير معترفة به ولا بسفارته، وأن ٩٩٪ من المثقفين والكتاب والفنانين لا يردون تحيته!!..

وإذا كان وزير البنية التحتية يرى فى مصر دولة معادية تعمل على تدمير دولة إسرائيل وَفْقَ سياسة الخطوة خطوة، ويعترف بأن القبول بذلك يسىء إلى كرامته وكرامة الحكومة والساسة والزعماء فى إسرائيل.

يحق لنا أن نتساءل.. أليس إصراركم على فتح سفارة بلدكم فى القاهرة واستمرار العمل بها برغم هذا الكم الهائل من الكراهية لكم رسميًا وشعبيًا، يُعد من قبيل فقدان الكرامة الوطنية والحساسية الإنسانية؟..

ألا تُعد محاولات الاستمرار برغم كل ذلك الإهمال والتحاشى والابتعاد المقصود وهذا البغض واضح المعالم، من قبيل الإصرار على الوجود فى وسط لا يحمل لكم أى ود أو قبول وأنه مصمم على مواصلة هذه السياسة حتى إشعار آخر؟..

أليست الشكاوى الإعلامية والمغالطات الإجرائية والتقريرية دليلاً على أن تفاعلكم مع المجتمع المصرى رسميًا وشعبيًا ينطلق من داخل جيتو دبلوماسى لا يشارككم فيه أحد إلا مجموعة من التحليلات التى تزيد من عزلتكم وانعزالكم؟..

الوفد ـ ٢٢ سبتمبر ٢٠٠١

* * *

هى زيارة غير مرغوب فيها .. ولكن هل هى ضرورية؟

أعلم أن حسابات الدولة غير حسابات الإعلاميين مهما كانت درجة اطلاعهم، وأعلم أن القرار الذى اتخذته القيادة المصرية بدعوة أرييل شارون بعد فوز حزبه بالانتخابات التشريعية التى شهدتها إسرائيل منذ بضعة أسابيع وتكليفه بتشكيل الوزارة الجديدة تم بعد تمحيص ودراسة فى ضوء التقارير والدراسات التى قدمها أكثر من طرف داخل مؤسسة الرئاسة وربما من خارجها، وأعلم أن أكثر من فريق عمل كلفوا باستشراف أبعاد هذه الدعوة والنتائج التى ستترتب عليها داخليّا وخارجيّا قبل أن يعلن عنها على الملأ . . وعلى الرغم من ذلك أكتب ليس من قبيل المناداة بعدم إتمامها وإنما لإضافة ورقة إلى ملف العلاقات العربية الإسرائيلية الذى يهم القيادة المصرية، كما يهمها استراتيچيا بالمستوى نفسه ملف العلاقات المصرية الإسرائيلية .

منذ أن أعلنت القاهرة قبل نهاية شهر يناير الماضى (٢٠٠٣) نبأ توجيه الدعوة لشارون للقيام بزيارة رسمية إلى مصر، ازدحمت وسائل الإعلام الإسرائيلية بتقارير وتحليلات ومناظرات وحوارات يمكن الإشارة إلى بعض من مضمونها ومحصلتها فى النقاط التالية :

١ ـ سياسة الضغط على القاهرة منذ تولى شارون رئاسة الوزارة للمرة الأولى فى مارس ٢٠٠١، أتت بنتائجها .

٢ ـ سياسة شارون ومنهجيته فى الحكم وحرصه على إضعاف مقاومة الفلسطينيين وتهميش وضعية دولتهم المرتقبة، لن تتغير وستستمر حتى يتم وقف كافة الأعمال التى تضر باستقرار وأمن الشعب الإسرائيلى .

٣ ـ ليس هناك ضمان مؤكد لكسب تأييد الموقف المصرى إلى صف السياسة الإسرائيلية، ولكن إبداء القبول بتنازلات محددة من شأنه أن يعيد فتح النوافذ مع القاهرة مرة أخرى.

٤ ـ ليس من المهم أن يزور شارون عواصم عربية أخرى كعمان مثلا، ولكن من المهم أن تترجم نتائج زيارته إلى القاهرة إعلامياً بكل السبل لاستعادة بعض النشاط الإسرائيلى على الجانب العربى، والذى افتقد لفترة طويلة.

يقول الصحفى چاكى حوجى فى صحيفة معاريف «على عكس ما حدث فى فبراير عام ٢٠٠١ تحاول القاهرة اليوم استمالة نظرات شارون، ليس لأنها تعرف عن نواياه السلمية أكثر مما يعرف غيرها، ولكن لأنها أدركت ببساطة أنه من غير الممكن مقاطعة زعيم إسرائيلى حظى بهذا التأييد من جانب شعبه». ويقول تعليق إذاعة راديو الجيش الإسرائيلى «مصر لم تدع شارون حبًا فى جمال عينيه ولكن لأنها تشعر بضائقة لم تمر بها من قبل استعدادًا للحرب المنتظرة ضد العراق من ناحية ولعدم قدرتها على التأثير الإيجابى على الفصائل الفلسطينية من ناحية ثانية».

تتحدث الصحف الإسرائيلية هذه الأيام عن ملف الفساد المتهم فيه آرييل شارون وولداه عومرى وجلعاد وبعض السياسيين الآخرين، والذى أصبح متخمًا بالعديد من قضايا التبرعات الانتخابية ومناقصات شركات الأمن وقضية الجزيرة اليونانية وقائمة مرشحى حزب الليكود، وتتحدث الأوساط الحزبية عن مدى إدراك حزب العمل لتفاعلات قضايا بهذه الرائحة التى تزكم الأنوف على مستوى الشارع الإسرائيلى وانعكاسات ذلك على عمر الوزارة الشارونية الثانية. كما تتحدث عن المشاكل الداخلية التى يختلقها بنيامين نتنياهو داخل حزب الليكود ولجنته المركزية بعد استبعاده عن منصب وزير الخارجية واعتذاره هو عن قبول منصب وزير المالية.

الأوضاع فى إسرائيل فى المجال الاقتصادى وصلت إلى مستوى من الانهيار يعترف كل المحللين فى الداخل وفى الخارج من اليهود وغير اليهود بأنها لم تصل إليه منذ قيامها المغتصب فوق أرض فلسطين عام ٤٨، وليس من المحتمل أن تتحسن أوضاعها فى القريب العاجل ما لم تتوقف انتفاضة الأقصى التحريرية وما لم يبت الكونجرس

الأمريكى فوراً فى طلب ضخ ٤ مليارات دولار إلى خزانتها لوقف النزيف المالى الذى تعانيه.

صحيح أن مكافأة إدارة بوش لها لتعويض «الأضرار الوهمية التى ستتعرض لها من جراء توجيه حملة عسكرية ضد العراق» بلغت حوالى ١٢ مليون دولار، إلا أن كافة التقارير تفيد أن حصولها على المبلغ دفعة واحدة يُجدد لديها الأمل فى القدرة على مواصلة سياسات العنف العسكرى الاحتلالى ضد الشعب الفلسطينى، أما تقسيطه على دفعات فيعنى «بقاءها على حَافَة الهاوية لفترة قادمة قد تطول».

يقول جابى شيفر فى صحيفة يديعوت أحرونوت «إسرائيل مستنزفة بقدر قد لا يقل كثيراً عن الاستنزاف الذى يعانيه الفلسطينيون، فالاقتصاد الإسرائيلى على وشك الانهيار، والمجتمع مُفتت ومُتحلل والسياسة فى أزمة لم تشهد لها مثيل، وكل ذلك بسبب الانتفاضة. إننا نطالب رئيس الوزراء بأن يتحرر من مفاهيمه البالية ومن تأثيرات الآراء المتطرفة على توجهاته السياسية وأن يبدأ فى سلسلة مفاوضات مع الجانب الفلسطينى وأن يتقيد بوقف إطلاق النار وأن يوقف استهداف المدنيين».

يركز الكاتب الصحفى عكيفا الدار فى صحيفة هآرتس على «مخططات التصفية الجسدية» التى تنفذها الحكومة الإسرائيلية باقتدار وإصرار منذ عام ٢٠٠١ قائلاً «لم يعد أحد يلتفت إلى القتلى الذين يموتون بالعشرات كل يوم بحجة حماية الشعب اليهودى فى إسرائيل، كما لم يعد أحد يفكر فى الأدلة الملفقة التى تقدمها الأجهزة الأمنية لتبرير القتل العشوائى والاحتجاز غير القانونى، والذى جعل التصفية الجسدية للفلسطينيين لا تستدعى المساءلة، أما مقاومة الاجتياح أو التعرض لجندى أو مستوطن فتوصف بأنها إرهابية تتطلب المزيد من القتل دون تبرير أو تقديم أدلة».

كل الدلائل تشير إلى أن شارون فى مأزق شديد الوطأة، ويستنتج المراقبون الغربيون أن ما تسرب عن تشكيلته الوزارية الجديدة يوضح بجلاء أنها تهدف إلى تحقيق أمور ثلاثة: الأول: الإصرار على وقف أعمال المقاومة الفلسطينية بكل أشكالها داخل الخط الأخضر وخارجه بلا مقابل إيجابى يقبل به الطرف الآخر.. والثانى: مواصلة البناء فى الأراضى العربية التى احتلتها بعد عام ٦٧ مع العلم أنها (إسرائيل) مستعدة للاعتراف بملكية البدو لأراضيهم شريطة موافقتهم الكتابية على بيعها إليها.. أما فى

حالة الرفض فستقوم بإزالة تجمعاتهم. الثالث: التفاوض مع الجانب الفلسطينى، بعد فترة هدوء شامل تحدد هى بدايتها ومستوى ما تحقق خلالها من استقرار يعقبها فترة اختبار لحسن النوايا تملك وحدها تحديد فترة سريانها ومدى مصداقية ما حققه الجانب الفلسطينى من نوايا حسنة، حول مستقبل العلاقة بين الطرفين وفق أجندة وضعها مكتب شارون لا صلة لها بما سبق طرحه من مبادرات سواء كانت عربية أو أمريكية أو أوروبية.

لا يُنكر أحد أن للقيادة المصرية حساباتها المتأنية المؤسسة على واقع ملموس، والتى تأخذ فى الاعتبار الصالح القومى بالمستوى نفسه الذى تحرص فيه على الصالح الوطنى.

من هنا نتوقع ونأمل أن تكون القاهرة قد أخذت فى اعتبارها أن يتحقق من وراء الزيارة التى سيقوم بها إرييل شارون إلى شرم الشيخ بعد أيام نتائج إيجابية على المستويين فى المدى القصير والبعيد دون أن يتحقق لإسرائيل من ورائها إلا الحد الأدنى من المكاسب السياسية والأمنية والإعلامية، والتى لا تستطيع توظيفها عالميًا فى الوقت نفسه لخدمة أهدافها؛ لأن هناك من يدعى أن هذه الزيارة فُرضت على القاهرة بضغط من واشنطن مقابل تخفيف أبعاد الأزمة الاقتصادية التى تُعانيها (القاهرة) والتى اضطرتها إلى تعويم الجنيه المصرى، وأيضًا إعانتها على ما سوف تتعرض له من أخطار ومزالق فى ضوء النتائج المرتقبة للحرب الأمريكية / البريطانية ضد نظام حكم الرئيس العراقى صدام حسين!.

صحيفة الزمان ـ ٥ مارس ٢٠٠٣

* * *

الإسرائيليون .. لا يعرفون إلى اليوم لماذا يكرههم المصريون!!

بدأ الكاتب الإسرائيلى جلعاد شارون مقاله التحليلى بصحيفة هآرتس يوم ١٥ مايو الجارى (٢٠٠٧) بداية خاطئة وغير علمية . . فوصل إلى استنتاجات أكثر خطئا لا صلة بينها وبين الواقع المعيشى!! . .

كتب يقول «إسرائيل وقعت اتفاق سلام مع مصر، حصلت هذه الأخيرة بموجبه على كل سيناء وزال عنها التهديد الإسرائيلى.» ورغم محدودية كلمات هذه الجملة إلا أنها تضمنت مجموعة من الأخطاء والادعاءات الملفقة المقصود الترويج لها . . منها :

ـ أن مصر حصلت على كل سيناء بموجب اتفاق السلام إياه . . ما يعنى أنه بدون هذا الاتفاق ما كان لأرض سيناء أن تعود إلى مصر، وهو قول يعبر عن عدم اطلاع على التاريخ أو معرفة بالجغرافيا . . فكل حقائق التاريخ تقول إن تحرير الأرض كان دومًا بالنسبة للمصرى هدفا لا يملك حضاريا أن يتنازل عنه أو ينساه أو يفرط فيه مهما طال الزمن .

ـ أن الاتفاق أزال التهديد الإسرائيلى عن مصر، ويكفى أن يعرف الكاتب أن مصدر التهديد الأكثر أخذًا فى الاعتبار حتى يومنا هذا من جانب القيادة السياسية المصرية . . هو التهديد الإسرائيلى المدنى والعسكرى الظاهر والخفى وما قضيتا التجسس الأخيرتين إلا دليل صادق على ذلك .

ـ أن الاتفاق كان يجب أن يوقف عمليات تهريب السلاح إلى الجانب الفلسطينى، وينسى أن هذه الفرية لم تعد تقنع أى ذى عقل ومنطق فى العالم خصوصًا بعد استعانة إسرائيل بأحدث التقنيات الحربية الأمريكية للكشف عن سبل هذا التهريب «المكذوب» ولم تصل إلى يقين مؤكد . . مع أن ثبوته لا يضر القيادة السياسية لمصر وشعبها فى شىء

ـ أن الاتفاق كان يسعى إلى وقف العمليات الإرهابية على الجانبين بما يوحى بـ: إما أن إسرائيل تقوم بدورها فى هذا الخصوص . . أو أنها قادرة على دعم الإرهاب الذى يهدد الشعب المصرى خصوصًا عبر دروب سيناء التى لا زالت تحتفظ بخرائطها حتى اليوم، وينسى أن هناك فروقًا كبيرة بين الإرهاب الذى تُصدره إسرائيل لغيرها من شعوب المنطقة، وكفاح الشعب الفلسطينى التحررى المشروع الذى يدعمه القانون والشرعية الدولية .

ولأن الجماعة اليهودية عاشت أكثر من ٩٠٪ من عمر وجودها الإنسانى بعيدة عن أن يكون لها وطن، أصبحت لا تؤمن بالتاريخ ولا تضع الجغرافيا فى إطارها العلمى التطبيقى . . وأصبحت لا تعترف بأن للأغيار حقوقًا مساوية لحقوق اليهود وأنهم فى نفس المكانة التى هم (أى اليهود) عليها إنسانيّا، وربما أكثر منها رقيًا فى سلم التاريخ والجغرافيا والحضارة . . وأصبحت ترى مشروعها الاستعمارى العنصرى الغاصب فوق أرض فلسطين قائمًا على :

١ ـ طرد الشعب الفلسطينى بالكامل خارج أرضه .

٢ ـ تغيير معالم مدينة القدس وتهويدها .

٣ ـ استجلاب العدد الأكبر من يهود العالم إلى داخل البلاد .

٤ ـ فرض أسس الهيمنة والعنصرية على الشعوب العربية بالقوة .

٥ ـ تحويل النطاق الطبيعى المحيط بالدولة إلى مركز لتفريغ الشغيلة .

٦ ـ القيام بدور المنتج الأوحد بين الآخرين .

أصبحت ترى فى هذا المشروع الأداة الوحيدة لفرض السلام فى المنطقة كلها . . سلام ليس بينها وبين العرب فقط، ولكن بينهم وبين أنفسهم أيضا . .

ويتساءل الكاتب . . لماذا يكره الشعب المصرى إسرائيل . . ونقول له لأنها، وبغض النظر عن كونها مغتصبة لأرض شعب عربى شقيق ومن أكثر الشعوب العربية مجاورة واتصالا على كافة المستويات مع الشعب المصرى منذ مئات السنين . . وبغض النظر عما أحدثته فى بنيته التحتية من تدمير وإلغاء فى محاولة غير مجدية منها لطمس هويته

وإلغاء وجوده الإنسانى والتاريخى والمكانى . . وبغض النظر عما أشاعته منذ ولدت قيصريّا منذ حوالى ستين عاما من إرهاب وتدمير وما تسببت فيه من تخلف . . إسرائيل ليست راغبة أصلا فى إقامة سلام مستقر وعادل . . وليست راغبة فى المشاركة فى صنع الحياة فوق أرض هذه البقعة من العالم . . وليست راضية بأن تتساوى مع الآخرين . . ليس فى نيتها نبذ العنصرية والإرهاب . وليس من أهدافها التوقف عن الاستيلاء على ما فى يد الغير . . وليست مستعدة للاعتراف بحقوق الجيران ولا بإنسانيتهم . . وليست قابلة للانضواء تحتْ راية الشرعية الدولية . . وليست قابلة لأن تعيش بلا تحالفات استعمارية مع أمريكا . . وليست قادرة على العيش بدون دعم الجاليات اليهودية فى أمريكا وأوروبا وروسيا . .

لماذا يصف الكاتب الدبلوماسية المصرية بأنها من ألد أعداء إسرائيل على مستوى الجامعة العربية والأمم المتحدة؟ . . ربما لأنها لا تسير وَفْقَ التفسير الإسرائيلى/ الأمريكى العنصرى للأحداث . . ولأنها تقف بالمرصاد لعنصريتها وعنفها وإرهابها . . ولأنها تساند الحق الفلسطينى فى كل مكان . . ولأنها تناصر الحق العربى على كافة المستويات؛ ولأنها رغم كل شىء لم تنسق يومًا معها حيال أى قضية إقليمية أو عالمية .

ماذا يريد الكاتب من مصر داخل إطار الجامعة العربية؟ . . تزكية قبولها عضواً بها كما طالب إرييل شارون فى يوم من الأيام!! أم يريد منها القيام بدور الضاغط لكى تحصل على اعتراف بقية أعضاء الجامعة بلا مقابل أو تنازل من جانبها؟ .

المهم عندى أن يكون الكاتب وغيره، قد أدركوا أننا لا نفهم مراميهم بطريقة خاطئة مخالفة لمقاصدهم . . فما جاء على لسانه هو محاولة فاشلة لتزييف الحقائق وطمسها استحقت منا ومن غيرنا الرد والتسجيل .

صحيفة الزمان ـ ٢١ مايو ٢٠٠٧

* * *